# الفصل السابع

# تحديات الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي

الدكتور
**أحمد نوفل**
أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك،
الأردن

# تحديات الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي

**الدكتور/ أحمد نوفل**(*)

## نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره:

تعود فكرة إقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ عندما دعا الكونت النمساوي كودينهوف كاليرجي عام ١٩٢٣م إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت دعوة وزير الخارجية الفرنسية بريان في خطابه أمام عصبة الأمم عام ١٩٢٩م في هذا السياق؛ إذ دعا إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها(١).

وعاد وزير خارجية فرنسا روبرت شومان بعد الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٥٠م ليدعو من جديد إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Goal and Steel Community) بناءً على اقتراح من قِبَل أحد مستشاريه، وهو «جان مونيه» رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية، والذي عُدَّ الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي، فقد وجد «مونيه» أن فرنسا التي خرجت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية؛ لا تستطيع أن تنهض بمفردها من غير التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى، ولهذا فقد وُجِد أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي سيساهم في حل مشكلات التنمية، ورفع مستوى المعيشة في أوروبا.

ووُقِّعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس في ١٨/ ٤/ ١٩٥٠م، ضمت فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج. وتطورت فكرة الاندماج في عام ١٩٥٧م، عندما وُقِّعت معاهدة روما بين تلك المجموعة، والتي وقعتها إيطاليا بعد انضمامها إليها، وأصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community).

وتوسعت العضوية بعد ذلك، ودخلتها بريطانيا عام ١٩٧٢م، بعد أن كانت فرنسا في عهد الجنرال ديجول ترفض دخولها، وكانت قد قدمت طلباً في عام ١٩٦٢م لدخول العضوية إلا أن الرئيس الفرنسي رفض بسبب ارتباط بريطانيا بالولايات المتحدة، وحتى لا يزيد من النفوذ الأمريكي داخل المجموعة الأوروبية عن طريق بريطانيا.

كما قدمت كلٌّ من الدانمارك وأيرلندا والنرويج في عام ١٩٦١م طلبات لدخول العضوية، ولكن فرنسا لم

---

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

(١) د. محمد مصطفى كمال، د. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٢١.

توافق إلا في عام ١٩٧٢م على دخول تلك الدول، ولم يوافق الشعب النرويجي على الانضمام لعضوية المجموعة، بينما أصبحت الدانمارك وأيرلندا وبريطانيا أعضاء في عام١٩٧٢م. وانضمت اليونان في عام ١٩٨١م للسوق الأوروبية المشتركة بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها، كما انضمت كل من إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م للعضوية بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية. وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها ١٢ دولة حتى عام ١٩٥٥م، عندما انضمت إليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفنلندا، وأقر في عام ١٩٨٩م تأسيس بنك مركزي أوروبي، والبدء بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة.

وفي عام ١٩٩١م وُقِّعت اتفاقية ماستريخت التي أطلق عليها اتفاقية الاتحاد الأوروبي (European Union)، وبدأ بتنفيذها في العام التالي. وتطورت بذلك فكرة الفرنسي «جان مونيه» للتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب إلى سوق أوروبية مشتركة تضم ست دول ثم تسع ثم اثنتي عشرة، إلى أن وصل عددها إلى خمس عشرة دولة الآن. وسيزداد عددها لتصل إلى خمس وعشرين دولة في العام القادم عندما تنضم الدول العشر لعضوية الاتحاد، وهي: (سلوفاكيا، والتشيك، وبولندا، والمجر، وسلوفانيا، وأستونيا، وليتوانيا وقبرص، ومالطا)، وستأخذ تلك الدول العشر الجديدة مقاعدها في الاتحاد في شهر مايو / أيار ٢٠٠٤م.

ومن خلال استعراض تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي؛ لا بد من المرور على اتفاقية ماستريخت (Maastricht Treaty) التي وُقِّعت في هولندا في١٠/ ١٢/ ١٩٩١م، عُدَّت من أهم الاتفاقيات بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية الذي كان موجوداً من قبل، فقد ركّز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الخارجية والأمنية؛ منها[١]:

١ ـ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

٢ ـ صيانة استقلال الاتحاد، والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.

٣ ـ الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء؛ مما يعني أن يكون الدفاع خارجياً وداخلياً.

٤ ـ حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.

٥ ـ تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.

٦ ـ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وكان الاتحاد يأمل عند التوقيع على المعاهدة أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل، وأن تصبح القوة العظمى الثانية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وأن تستعيد قوتها على المسرح الدولي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٢.

**مؤسسات الاتحاد:**

مارست مؤسسات الاتحاد دوراً مهمّاً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، ومن أهم تلك المؤسسات:

**١ ـ المجلس الأوروبي:** ويُعَدُّ أعلىٰ مؤسسة في الاتحاد؛ وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد، يجتمع ثلاث مرات سنويّاً، حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر/ كانون أول في العاصمة الفرنسية عام ١٩٧٤م، إلا أنه عُدِّل عام ١٩٨٥م، وأصبحت اجتماعات المجلس تعقد مرتان في العام بدلاً من ثلاثة. ومهمة المجلس وضع السياسة العامة للاتحاد، والتنسيق بين دوله في المجالات المختلفة، ويترأس المجلس إحدىٰ دول الاتحاد لمدة ستة أشهر[١].

**٢ ـ مجلس الاتحاد الأوروبي:** هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب التخصصات المختلفة (الخارجية، والدفاعية، والزراعية... إلخ)، ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل، ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد. وتتغير رئاسة الاتحاد بشكل دوري كل ستة أشهر، ويتكون من ٨٧ عضواً، وتتخذ قراراته بأغلبية ٦٢ صوتاً، وبالنسبة للدول الأعضاء؛ فإنها لا تكون لها أصوات متساوية؛ لأن لكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها، وتم الاتفاق علىٰ أن يكون لألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا عشرة أصوات لكل منها، ولإسبانيا ثمانية أصوات، وبلجيكا وهولندا والبرتغال واليونان لكل منها خمسة أصوات، والنمسا والسويد أربعة أصوات، والدانمارك وأيرلندا وفنلندا ثلاثة أصوات، ولوكسمبورج لها صوتان[٢].

**٣ ـ المفوضية الأوروبية:** تُعدُّ التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي؛ علىٰ أساس أنها تمثل إطاراً عامّاً يعبّر عن مصالح الوحدة الأوروبية وليس عن مصالح الدول الأوروبية. ويبلغ عدد أعضاء المفوضية ٢٠ عضواً بواقع اثنين لكل دولة كبرىٰ (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا) وعضو واحد لكل دولة أخرىٰ من دول الاتحاد، ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، إلا أنه لا يتم الموافقة علىٰ تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي. وتضم المفوضية ٢٤ دائرة مختلفة، ويعمل فيها ٢١ ألف موظف؛ منهم ١٧ ألفاً في دولة المقر بلجيكا، وتجتمع المفوضية مرة واحدة علىٰ الأقل أسبوعياً. ووظيفة المفوضية هي إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها، والدفاع عن مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات التي تواجهه، وتمثيل الاتحاد في الخارج.

**٤ ـ البرلمان الأوروبي:** يُعَدُّ الواجهة الديمقراطية للاتحاد، ومع أن سلطاته أقل من سلطات البرلمانات الوطنية؛ فإنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم ٦٢٥ عضواً. ويشرف البرلمان علىٰ مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية. ويخضع رئيس المفوضية وأعضاؤها لتقييم البرلمان عند تعيينهم

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤.

في مناصبهم، كما يستشير المجلس الوزاري الأوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة، وفي إقرار الميزانية. وقد توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي بعد اتفاقية ماستريخت؛ حيث أعطي له حق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الاتحاد. وقد كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دولهم قبل عام ١٩٧٩م، بيد أنه بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من المواطنين، على أساس حصص معينة لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها:

| الدولة | العدد | الدولة | العدد |
|---|---|---|---|
| ألمانيا | ٩٩ | البرتغال | ٢٥ |
| فرنسا | ٨٧ | السويد | ٢٢ |
| إيطاليا | ٨٧ | النمسا | ٢٠ |
| بريطانيا | ٨٧ | الدانمارك | ١٦ |
| إسبانيا | ٦٤ | فنلندا | ١٦ |
| هولندا | ٣١ | إيرلندا | ١٥ |
| بلجيكا | ٢٥ | لوكسمبورج | ٦ |
| اليونان | ٢٥ | **المجمـــوع** | ٦٢٥ |

وبعد انتخاب النواب لا يقومون بتمثيل دولهم؛ بل يتكتلون حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان، وهي الكتل التالية[١]:

**١ ـ الكتلة الاشتراكية**: وتُعَدُّ من أكبر الكتل البرلمانية الموجودة في البرلمان الأوروبي، ولها ٣٤ ٪ من مقاعد البرلمان، وتتكون من الأحزاب الاشتراكية في دول الاتحاد.

**٢ ـ الكتلة الديمقراطية المسيحية الممثلة بحزب الشعب الأوروبي**: وتضم الأحزاب المسيحية في الاتحاد، وحزب المحافظين البريطاني، والشعب الإسباني.

**٣ ـ كتلة البرلمانيين الديمقراطيين الإصلاحيين**: وتضم أحزاب الوسط في أوروبا؛ كالأحزاب الليبرالية في بريطانيا وإيطاليا وهولندا.

(١) المرجع السابق، ص ٤٧، ٥٣ـ٥٤.

**٤ ـ الكتلة الشيوعية**: وتضم جميع الأحزاب الشيوعية الممثلة في البرلمان الأوروبي.

**٥ ـ كتلة الخضر**: وتضم أحزاب البيئة في دول الاتحاد.

**ومن مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى:**

**محكمة العدل الأوروبية**: وهي تبحث في الخلافات بين الدول الأعضاء، وبين دول الاتحاد والدول الأخرىٰ، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقات الدولية للاتحاد.

ويقوم فريق أوروبي حالياً ـ برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان ـ بإعداد دستور جديد للاتحاد، سيتم الإعلان عنه في مطلع عام ٢٠٠٣م. وربط بعض المراقبين بين وضع دستور جديد للاتحاد، وبين وضع دستور فيلادلفيا في الولايات المتحدة عام ١٧٨٧م الذي وضعه جيفرسون[١].

ومن المقرر أن يعالج الدستور الجديد قضية التصويت في المجلس الأوروبي؛ لأن تغيب دولة عن التصويت (الغياب البنَّاء) يعطيها الحق بعدم الالتزام بالقرار الذي صُوِّت عليه عند غيابها؛ مما يجعل هذا الغياب وعدم الالتزام بالقرار للدولة المتغيبة غياباً مدمراً.

وقضية أخرىٰ من القضايا التي لم تحسم إلىٰ الآن في الدستور؛ هي قضية رئاسة الاتحاد الأوروبي؛ حيث يوجد تيار يقوده جيسكار ديستان يقترح أن تكون الرئاسة لأي دولة من دول الاتحاد؛ بغضِّ النظر عن قوتها وحجمها، لمدة خمس أو ست سنوات، ويؤيده في ذاك توني بلير. بينما التيار الثاني يقوده رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي، والذي يريد أن تعطىٰ الرئاسة لمدة ستة أشهر لكل دولة بشكل دوري.

**ومن شروط العضوية في الاتحاد:**

١ ـ وجود نظام ديمقراطي.

٢ ـ احترام حقوق الإنسان والقانون.

٣ ـ حماية الأقليات الوطنية.

٤ ـ وجود مستوىٰ معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة.

٥ ـ التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاية عالية.

٦ ـ القدرة علىٰ النهوض بأعباء العضوية، وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

ومن أجل دعم مسيرة الاتحاد في الوحدة الأوروبية؛ كان لا بد من إعطاء دور أكبر للبرلمان الأوروبي في السياسة الداخلية والخارجية، وإيجاد المزيد من المؤسسات الأوروبية لزيادة اهتمام الشعوب الأوروبية ببناء

(1) Newsweek , 4/3/2002 p . 8-15.

أوروبا الموحدة، وكذلك لا بد من إجراء تغييرات واسعة في المؤسسات الأوروبية[1].

**وتتنازع دول الاتحاد وِجْهات نظر ثلاث حول مفهوم الوحدة:**

**فالأُولى:** تطالب بالوحدة الأوروبية الفورية.

**والثانية:** ترفض المساس بسيادة الدول وحدودها السياسية.

**والثالثة:** تحاول التوفيق بين وجهتي النظر؛ ولهذا فقد دعت رئيسة وزراء فرنسا السابقة أديث كريسون إلىٰ ألا تكون الوحدة الأوروبية غراماً؛ بل (زواج مصالح).

**مكونات القوة الأوروبية وعناصرها:**

يعترف صموئيل هانتنجتون بأنه: «إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة؛ فإنها ستكون بسكانها ومواردها؛ وثرواتها الاقتصادية، وتكنولوجيتها، وقدراتها العسكرية الفعلية والكامنة القوةَ الكبرىٰ في القرن الحادي والعشرين»[2].

كما تناول بول كندي في كتابه: (القوىٰ العظمىٰ؛ التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠: ٢٠٠٠) المنشور في عام ١٩٨٧م، والقوىٰ الخمس العظمىٰ هي (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والصين) في القرن الحادي والعشرين، وقال إن أوروبا ستكون في القرن الحادي والعشرين قوة عالمية عظمىٰ للأسباب الآتية[3]:

١ ـ لأن المجموعة الأوروبية هي الوحيدة من بين القوىٰ العالمية الأخرىٰ التي لا تمثل دولة ذات سيادة؛ كما هي بقية القوىٰ في العالم المرتبطة بسيادة الدولة القومية الواحدة.

٢ ـ أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لديها من الحجم والثروة والقدرة الإنتاجية ما يؤهلها لذلك.

٣ ـ أن الترتيبات الدستورية والإدارية القائمة لفرض تطبيق القرارات في المجال الاقتصادي في الاتحاد حقّقت إنجازاً كبيراً للاتحاد.

وبعد مُضي اثنتين وخمسين سنة علىٰ وجود المجموعة الأوروبية؛ أصبحت قوة اقتصادية وسياسية مهمة في النظام العالمي الجديد؛ خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واقتربت إلىٰ تحقيق وحدة حقيقية.

ويحتل الاتحاد الآن أكبر قوة اقتصادية في العالم، وكان يشكل في عام ١٩٩٤م أكبر سوق في العالم يبلغ

---

(1) Brain white , Understanding European Foreign Policy , Hamphire , Palgrave, 2001 , P108 .

(٢) جريدة الحياة؛ لندن، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

(٣) أنور الهواري؛ الاتحاد الأوروبي: تساؤلات عربية؛ مجلة الساسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٤١، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص٧٥.

عدد سكانه ٣٧٠ مليون نسمة مقابل ٢٨٥ نسمة هو عدد سكان الولايات المتحدة[١]، علماً بأن عدد سكان القارة الأوروبية كاملةً يبلغ ٨٥٠ مليون نسمة.

وكان الناتج القومي الإجمالي ٩,٢ تريليونات دولار عام ٢٠٠١م؛ ما يعادل الناتج القومي الأمريكي، ونصيبه من التجارة العالمية ٢٠٪ من الصادرات مقابل ١٦,٣٪ للولايات المتحدة، و ٨,٢٪ لليابان[٢].

ومن بين أكبر عشر دول متاجرة في العالم؛ هناك سبع منها من دول الاتحاد، وتنتج دول الاتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرىٰ في العالم من صناعة السيارات، والمواد الطبية، والأدوات الصناعية، والسلع الهندسية، كذلك فإنها تُعَدُّ أكبر سوق عالمي في مجال الإنفاق علىٰ البحث العلمي وتطويره، وفي مجالات التقنية (التكنولوجيا)، وحقول الفضاء، والسوبر كمبيوتر، والقطارات. كما أن أربع دول منها (ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التي يطلق عليها (G 8)، واثنتان من دول الاتحاد (فرنسا، وبريطانيا) عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، وتملكان السلاح النووي.

### أدوات القوة الأوروبية:

لا شك أن الاتحاد الأوروبي يمتلك أدوات قوة متعددة، يتميز فيها عن القوىٰ العالمية الأخرىٰ، وسنعالج هذه الأدوات من خلال التركيز علىٰ العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وعلىٰ تشكيل قوة عسكرية موحدة.

**أ ـ العملة الأوروبية الموحدة.**

كان إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية (European Monetary Union) التي ظهرت فكرتها في عام ١٩٩٢م، واتفق علىٰ هذه التسمية في عام ١٩٩٥م ـ يعد من أهم مظاهر القوة الأوروبية، ومع أن المشروع يعود إلىٰ عام ١٩٨٨م؛ عندما تم تكليف لجنة من الخبراء بزعامة جاك ديلور ـ رئيس المفوضية الأوروبية في ذلك الوقت ـ بإعداد خطة عمل من أجل إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بين دول الاتحاد، إلا أنه تم التوقيع في العام التالي علىٰ اتفاق إقامة الاتحاد النقدي خلال ثلاث مراحل امتدت من عام ١٩٩٠م حتىٰ نهاية ١٩٩٣م، أدت إلىٰ حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المجموعة الأوروبية، وفي عام ١٩٩٤م اتخذت إجراءات تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلىٰ البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت، وفي عام ١٩٩٩م وافقت ١١ دولة من دول الاتحاد (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، البرتغال، أيرلندا، فنلندا، ولوكسمبورج) ـ من أصل ١٥ دولة ـ علىٰ اعتماد اليورو رسمياً، وأعلنت بريطانيا والدانمارك والسويد عن تأجيل دخولهم لنادي اليورو حتىٰ نهاية ٢٠٠٢م. ولم تحقق اليونان الشروط الواجب توافرها لِتَدْخُلَ

(1) Klaus - Dieter Borchard, European Integration: The Origins and Growth of the European Union, European Documentation, Luxembourg: 1995, p. 75.

(2) Newsweek, 23/12/3002.

إلىٰ نـادي الاتحاد[1].

وفي اليوم الأول من عام ٢٠٠٢م بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلىٰ جانب العملات الوطنية، وفي شهر يوليو/ تموز من العام نفسه فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح اليورو، وعلىٰ الرغم من ارتفاع الأسعار بنسبة ٣٠ ٪ في الأسواق الأوروبية بعد عام واحد علىٰ تطبيق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة؛ فإنه لم يكن أحد يتوقع أن الأوروبيين قادرين علىٰ تطبيق سياسة البنك المركزي الأوروبي الموحد، ويتخلصون بعد عقد من الزمن من عُملاتهم الوطنية بهذا الشكل، ويتعاملون مع عملة أوروبية واحدة هي اليورو.

ولا شك أن اليورو قد نجح كعملة أوروبية في منافسة الدولار الأمريكي في العام الأول علىٰ البدء باستعماله، ومع أنه بدأ متعثراً عند بدء تداوله في مطلع عام ٢٠٠٢م، وخسر حوالي ٣٠ـ ٧٥ ٪ من قيمته أمام الدولار (وصل ما بين ١,٨٨٥ و ٠,٨٢٣٠ من الدولار الأمريكي)؛ فإنه حافظ علىٰ سعر صرف عالمي يعادل سعر صرف الدولار الأمريكي؛ علماً بأن سعر الصرف للعملة الأوروبية لدىٰ إطلاقها كان كبيراً، ولا شك أن انهيار الأسواق المالية العالمية قد ساهم في تقوية العملة الأوروبية وزيادة الطلب عليها، وأن انهيار الاستثمارات العالمية بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م دفع الاستثمارات إلىٰ الاتجاه نحو منطقة اليورو، وأصبح عملةَ التعامل مع ثلث الأسهم المعروضة عالمياً.

ومن العوامل الأخرىٰ التي ساهمت في تقوية اليورو أيضاً: تزايد الفارق في العائدات علىٰ الودائع لصالح اليورو بعد تخفيض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لنسبة الفائدة علىٰ الدولار الأمريكي في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٢م، ويلاحظ أن زيادة الفارق بين نسب الفائدة علىٰ العُملتين الأوروبية والأميركية قد تسبب في إضعاف الدولار وتقوية اليورو، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن قوة اليورو نابعة من ضعف الدولار الأمريكي وليس من قوة اليورو نفسه[2].

وقد لا تستطيع أوروبا أن تصبح في العقدين القادمين دولة مسيطرة عسكريّاً، إلا أنها من المتوقع أن تصبح القوة الاقتصادية العالمية الأولىٰ، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة؛ وتسعىٰ إلىٰ مقاومته عن طريق إنشاء تكتل أمريكي كندي مكسيكي مشترك (النافتا)؛ للتصدي لتزايد نفوذ اليورو والاقتصاد الأوروبي؛ خاصة بعد زيادة عدد المنتسبين إلىٰ الاتحاد الأوروبي، وفي استطلاعٍ للرأي العام داخل دول الاتحاد؛ أجاب الذين شملهم الاستطلاع عن سؤال حول احتمالات أن تصبح أوروبا قوةً اقتصاديةً مسيطرةً في العقد القادم، أجاب ٥ , ٦٥ ٪ بأن تلك الإمكانية عالية وممكنة، بينما قال ٥ , ٢٧ ٪ بأنها متدنية[3].

(1) Martin Feldstein, EMU and International Conflict, Foreign Affaires, November /December 1997, pp 62 - 63.
(2) Le Monde, Paris, 26/12/2002.
(3) Newsweek, 23/12/2002.

**ب ـ إنشاء قوة عسكرية:**

أعلن المجلس الأوروبي في اجتماعه في هلسنكي عام ١٩٩٩م توصية بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع في عام ٢٠٠٣م، تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية؛ إلا أن بريطانيا أصرّت على أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشاؤها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها، وأن تكمل مهمات قوات الحلف، بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي؛ إلا أن الجميع اتفق على أن تتكون تلك القوات من ٦٠ ألف عسكري؛ موزعين بالتساوي على بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهي ما أُطلِق عليها القوة الأوروبية (Eurofor)، وعلى البدء بقيامها عام ٢٠٠٣م.

ويعتقد أن الدعوة لإنشاء تلك القوة قد جاءت ردّاً على الأداء الضعيف لدول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كوسوفو ١٩٩٩م التي لم تستطع فيها أوروبا إنهاء الصراع من دون الاستعانة بالقوات الأمريكية، فقد أظهرت أحداث البوسنة والهرسك عجز الاتحاد السياسي والعسكري عن حل الصراع الدائر بالقرب منه بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة التي حسم تدخلها الصراع.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قد صرّح بأنه يدعم إنشاء القوة الأوروبية «ما دام أنه لا يقلل من شأن حلف الناتو، وما دام أن هناك مصادر إضافية للتأكد من أن ذلك البرنامج يكون إضافة ذات قيمة للناتو».

وأزال حلف الناتو في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٢م عقبة أساسية كانت تعترض طريق سياسة الدفاع الأوروبية المشتركة؛ بعد أن قرر السماح للاتحاد الأوروبي بالاطلاع على برامج الحلف التخطيطية لاستخدامها في مهمات عسكرية في المستقبل، ويستطيع الاتحاد بذلك الوصول إلى إمكانات الحلف (اللوجستية، والتخطيطية، والاستخبارية) للاستفادة منها في عملياته العسكرية كما في مقدونيا، وسيساعد على إنشاء قوة الرد السريع للاتحاد الأوروبي، وستكون هي الذراع المسلحة للاتحاد لأجل القيام بعمليات حفظ السلام والمهمات الإنسانية.

ومن المتوقع عند تنفيذ الاتفاق أن تحل القوة الأوروبية محل قوة السلام التابعة للناتو والمنتشرة منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م في مقدونيا، وأن تحل كذلك مكان القوة العسكرية للحلف الموجودة في البوسنة والهرسك، ومن المتوقع أن تبدأ قوة التدخل السريع الأوروبية في العمل هذا العام.

## التحديات التي تواجه مستقبل أوروبا:

يلاحظ أن أوروبا قد قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسة، وأنها تمتلك مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي، وأن القوة الأوروبية التي عالجناها في الصفحات السابقة من الممكن أن تستمر وتزداد في المستقبل؛ إلا أنها مع ذلك ما زالت تعاني من بعض التحديات التي تواجهها الآن، والتي من الممكن أن تستمر في المستقبل، وقد تعيق تطورها وتحد من انطلاقتها

نحو آفاق أوسع وأقوىٰ، ومن هذه التحديات:

١ ـ إيجاد حلول للخلافات الموجودة بين الأعضاء الـ ١٥ في بعض القضايا التي تواجه الاتحاد؛ كالخلافات بين (ألمانيا وفرنسا) ـ من جهة، و(بريطانيا وهولندا) ـ من جهة ثانية ـ حول الإنفاق الزراعي؛ علىٰ أساس أن اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة منذ عام ١٩٩٩م تدعو إلىٰ صرف نصف ميزانية الاتحاد البالغة ١٠٠ بليون يورو كمساعدات زراعية. والخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثر الدول الأصلية؛ خاصة أن الدول العشر الجديدة سوف تحصل علىٰ تمويل كامل من الاتحاد مع حلول عام ٢٠٠٧م، وهناك ١٠ ٪ إضافة سنوية حتىٰ عام ٢٠١٣م لكي تصل الدول الجديدة المنضمة إلىٰ الاتحاد إلىٰ مستوىٰ بقية الدول نفسه. والمشكلة التي أثارتها فرنسا في اجتماعات بروكسل التي انعقدت في ٢٤ و٢٥ أكتوبر / تشرين أول ٢٠٠٢م مع بريطانيا بسبب طلب الأولىٰ البحث في تعديل الامتياز الذي كانت بريطانيا قد حصلت عليه عام ١٩٨٤م، والذي يقضي بحصولها علىٰ تخفيض في مساهمتها في ميزانية الاتحاد، وقد كانت مارجريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت قد طالبت الاتحاد الأوروبي بتعويضها عما يتم إنفاقه من الميزانية علىٰ السياسة الزراعية الموحدة، والذي لا تستفيد منه بريطانيا؛ ولهذا فقد طالبت فرنسا بإعادة البحث في الموضوع، إلا أن بريطانيا رفضت بحثه قبل عام ٢٠٠٦م. وطالبت فرنسا رئاسة الاتحاد وهي الدانمارك (في ذلك الوقت) بوضع القضية علىٰ جدول أعمال قمة بروكسل؛ علىٰ أساس أنه لم يعد هناك مسوِّغ لاستثناء بريطانيا من المشاركة في ميزانية الاتحاد مثلها مثل بقية الدول.

٢ ـ مشكلة دستورية في كيفية انتخاب رئيس الاتحاد، وهل يتم انتخابه في كل دولة مباشرَةً من المواطنين، أو عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد، أو من خلال البرلمان الأوروبي؟ وكذلك هل يتم انتخاب وزير الخارجية، ووزير الدفاع، مع رئيس الاتحاد؛ كي يكون لأوروبا الموحدة سياسة خارجية ودفاعية واحدة؟ أو يتم تعيينهم بترشيح من دولهم؟

وكانت قد شكلت لجنة برئاسة فاليري جيسكار ديستان في فبراير / شباط ٢٠٠٢م لوضع مشروع دستور جديد لأوروبا الموحدة في ربيع عام ٢٠٠٣م، وأعلن جيسكار ديستان ضرورة تقوية الاتحاد، وإنشاء آليات جديدة داخل الاتحاد؛ علىٰ أساس أن آليات المؤسسات التي كانت تعمل في الاتحاد عندما كان عددها ١٥ دولة تختلف عنها عندما تعمل وعددها ٢٥ دولة.

٣ ـ تخوُّف الدول الصغرىٰ في الاتحاد؛ كفنلندا ودول البنلوكس (بلجيكا، ولوكسمبورج، وهولندا) من أنها ستفقد مكانتها داخل الاتحاد عند دخول دول جديدة؛ لأنها سوف تحصل علىٰ نصيب الأسد من دعم الاتحاد، وسوف يؤثِّر ذلك في مصير شعوب الاتحاد التي تتمتع الآن بحياة مريحة بعد دخول دول جديدة من أوروبا الشرقية الفقيرة للاتحاد، وكذلك الخلافات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة علىٰ قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي، فترىٰ هولندا أن تحركاتِها الدولية تقلصت بعد اتفاقية ماسترخت التي دعت إلىٰ إيجاد سياسة

أوروبية خارجية موحدة. وأن هناك تفاوتاً في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد في السياسة الخارجية الموحدة، فالدول الصغيرة أكثر التزاماً بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرىٰ التي ما زالت تملك هامشاً أكبر من الالتزام أو عدمه بسياسات الاتحاد، وما زالت بريطانيا خاصة تتخذ مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد؛ كموقفها من العراق والإرهاب، ومن تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة والاستقلال عن حلف الناتو.

٤ ـ من التحديات المهمة الأخرىٰ التي تواجه الاتحاد الأوروبي: قضية اختلاف الثقافات في أوروبا، قال «جان مونيه» الذي يُعَدُّ أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي: «لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد، لكنت قد ركّزت علىٰ الثقافة وليس الاقتصاد»[(١)]. ووجود ١٥ مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد، ومن المحتمل أن يرتفع العدد إذا دخلت تركيا بملايينها السبعين، ويزداد بذلك التناقض الثقافي.

وقد صرف الاتحاد ٥٠٠ مليون يورو علىٰ السياسة الثقافية في أوروبا من أجل حل هذه المعضلة، ومن أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد؛ علىٰ أساس وجود ثقافة الموزاييك في أوروبا بين الثقافات المختلفة؛ كالثقافة الفرنسية، والألمانية، والإيطالية، والإنجليزية، والثقافات الأخرىٰ؛ حيث توجد ١٥ لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد.

وفي استطلاعٍ للرأي العام وافق ٣٨ ٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع من مواطني دول الاتحاد علىٰ وجود ثقافة أوروبية موحدة في أوروبا[(٢)].

ولهذا فقد ركّز اليمين الأوروبي ـ خلال الانتخابات البرلمانية في الدول الأوروبية ـ علىٰ التناقض بين الثقافة الغربية الأوروبية والثقافة الإسلامية، وطالب بطرد المهاجرين العرب والمسلمين من أوروبا.

٥ ـ مشكلة الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد؛ خاصة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ويقول وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر في هذا المجال: «إن القوانين العدوانية لسياسة القوة في أوروبا قد ألغيت، وحدث ما هو أعجب من الجغرافيا السياسية؛ حيث جلس الأسد الألماني علىٰ العشب إلىٰ جانب الحمل الفرنسي»[(٣)]، ولكن من الصعب القضاء علىٰ الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد؛ والتي أدت إلىٰ حرب السنوات المائة والحربين العالميتين الأولىٰ والثانية، وهذا الاختلاف أثر في موقف كل دولة من سياستها في الاتحاد؛ فألمانيا تريد توسعة الاتحاد وتحويله إلىٰ فيدرالية بعد انضمام دول أوروبا الشرقية؛ ليصبح كالاتحاد الفيدرالي الأمريكي. وفرنسا من المتحمسين للاتحاد؛ بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج، والتي ما زالت مترددة في تطبيق استعمال عملة اليورو بدلاً من الجنيه الإسترليني في أراضيها. ومع أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير دعا إلىٰ قيام أوروبا القوية

(1) Carla Power, Who are we ? Newsweek , 23/12/2002 .
(2) Op . cit .
(٣) إبراهيم الحيدري، جريدة الحياة، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(Superpower) وليس دول قوية (Super state) داخل الاتحاد، وقال إن مستقبل بلاده سيكون من داخل أوروبا؛ فإنه طالب بإجراء إصلاحات داخل الاتحاد، وإنهاء العداء ضد الولايات المتحدة الموجود في الاتحاد[1].

ويتنازع في الموقف البريطاني تياران؛ تيار يقوده حزب العمال يريد تقوية وجوده في الاتحاد، وتيار آخر يقوده حزب المحافظين يريد المحافظة على السيادة الوطنية البريطانية داخل الاتحاد.

وأما إسبانيا المستفيدة من ميزانية الاتحاد الداعم لاقتصاد الدول الأوروبية؛ فهي تؤيد الاندماج، ولكنها غير متحمسة لتوسيع العضوية؛ حتى لا تشاركها دول أخرى في الدعم الذي تحصل عليه[2].

وهناك من يقترح ـ لحل هذه المشكلة ـ تكوين دوائر مركزية من الدول الراغبة في الاندماج والوحدة؛ كدائرة أولى مركزية من الدول المؤيدة للاتحاد، أكثر من الدول الأخرى (ألمانيا، وفرنسا)، والتي تحيط بها دوائر أخرى متدرجة في تأييدها للاتحاد (بريطانيا). ومع الوقت تستطيع الدول البعيدة عن المركز أن تزيد من ارتباطها بالمركز.

٦ ـ مشكلة النمو السكاني في الاتحاد؛ بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني؛ ففي فرنسا هناك عشرة ملايين فرنسي ممن تجاوزوا سن السبعين سنة، وسيرتفع عددهم عام ٢٠٢٠م ليصل إلى ١٥ مليوناً ـ كما يتوقع بعض المراقبين ـ. وكذلك تراجع عدد سكان دول الاتحاد خلال السنوات العشرين القادمة؛ ففي ألمانيا سيتراجع عدد الألمان من ٧٩ مليوناً حالياً إلى ٦٠ مليوناً عام ٢٠٢٠م، وسينخفض عدد سكان الاتحاد من ٥٠٠ مليون (بعد انضمام الدول العشر) إلى ٤٥٠ مليون بعد مائة سنة؛ بخلاف ما هو مفروض من زيادة طبيعية في عدد السكان، ومن المعروف أن عدد سكان فرنسا في مطلع القرن العشرين (١٩٠٠م) كان ثلاثة أضعاف عدد سكان المكسيك، وألمانيا ثلاثة أضعاف عدد سكان البرازيل، أما في مطلع القرن الحادي والعشرين؛ فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا، وسكان البرازيل أكبر من عدد سكان (ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، والنمسا، والسويد) مجتمعة.

وبالمقارنة مع دول العالم؛ فإن ٢٥ ٪ من سكان العالم كانوا يعيشون في القارة الأوروبية قبل مائة عام، وانخفضت النسبة لتصل الآن إلى ١٢ فقط، ومن المتوقع إذا استمر انخفاض معدل السكان في أوروبا أن تصل النسبة في عام ٢٠٥٠م إلى ٧ ٪ فقط.

٧ ـ كما أن مشكلة الخلافات في السياسة الخارجية للاتحاد تؤثر في مستقبل الاتحاد، فهناك خلاف في المواقف من الصراع في الشرق الأوسط، ومن الحرب ضد العراق، ومن الإرهاب؛ حيث إن بريطانيا تؤيد الولايات المتحدة، بينما فرنسا وألمانيا تنتقدان الموقف الأمريكي. والخلافات في مواقف الاتحاد في السياسة

(1) The Miror, 7/10/2000, p. 2.

(٢) د. صلاح سالم زرنوقة، توسيع عضوية الاتحاد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص ٨٠ـ٨٤.

الخارجية تتناقض مع ما تم الاتفاق عليه في معاهدة ماستريخت. ويقول أستاذ العلوم السياسية نيكول نيبتو: «إن عملية اقتصار البناء الأوروبي على النواحي الاقتصادية فقط قد تلازم مع التبعية للولايات المتحدة ولحلف الناتو»(١).

وشبَّه وزير ثقافة إسبانيا السابق «جردي سولي تورا» السياسة الدولية للاتحاد بأنها تشبه «كرة بندولية معلقة في خيوط عدة، وتتحرك يميناً ويساراً تحت تأثير مدى قوة كل خيط، وهي في النهاية؛ إما خيوط تجذبها بعض الدول القوية، مثل (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) التي استعادت قوتها داخل القارة الأوروبية على حساب الدول الأخرى الأصغر والأقل تأثيراً، وهذا انعكس بالتالي على السلطات التي يتمتع بها المجلس الأوروبي ورئيسه الإيطالي الجنسية روماني برودي، وممثله لشؤون الأمن والسياسة الخارجية خافيير سولانا. وإما خيوط خارجية تمسك بها قوى تستغل غياب سياسة أوروبية موحدة»(٢).

ودعت ألمانيا على لسان مستشارها شرويدر دول الاتحاد إلى توحيد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد، «وإلى ضرورة تجاوز المصالح الفردية لدول الاتحاد لمواجهة المخاطر التي تهدد أوروبا؛ لأنه إذا أرادت أن لا يهمش دورها على الساحة الدولية؛ فيجب أن تتجاوز الدول مصالحها الوطنية»(٣).

ويلاحظ أن انتقادات المسؤولين الألمان ـ وعلى رأسهم المستشار شرويدر ـ للسياسة الأمريكية تُعَدُّ إشارة موجهة للقادة الأوروبيين يدعوهم فيها للتميز عن السياسة الأمريكية، ويقول النائب الألماني الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان الأوروبي بانيس ساكيلاريو إن واشنطن عندما تتصرف بهذا الشكل «تساعدنا على التوحد؛ لأن ادعاء أننا نشارك الولايات المتحدة القيم نفسها هو كذبة كبيرة». ويقدم النائب أمثلة على هذه الخلافات؛ كالاستخفاف بالقانون الدولي، وما يحدث في القاعدة العسكرية في جوانتانامو، واعتماد عقوبة الإعدام التي ألغتها جميع دول الاتحاد، «ولا يمكن القول بكل سهولة أننا نشاركها الحضارة نفسها لمجرد أن لدينا نحن أيضاً نظام انتخابات، ففي طهران أيضاً تجرى انتخابات»(٤).

ومن التحديات المهمة الأخرى التي سوف تؤثر في مستقبل القوة الأوروبية قضية دخول تركيا للاتحاد، وقضية العلاقة مع الولايات المتحدة.

### قضية دخول تركيا للاتحاد الأوروبي:

تُعَدُّ من التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وحدث خلاف بين الدول الأعضاء عليها، ولوحظ

(1) Anne- Cecile Robert, L,étrange Politique étrangère de l,Union Europeanne, Le Monde Diplomatique, Dècembre, 2002, p. 24.

(٢) جريدة البيان الإماراتية، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٢م.

(٣) http://www.aljazeera.net.news>,Europe10/10/2001.

(4) Ann-Cecile Robert, Op. cit, p. 24.

وجود تيار قوي يرفض دخول تركيا في الاتحاد، وهذا التيار يقوده رئيس فرنسا السابق فاليري جيسكار ديستان، وقال في مقابلة صحفية نشرت في جريدة لوموند الفرنسية الواسعة الانتشار: «إن تركيا ليست بلداً أوروبية؛ ولكنها دولة قريبة من أوروبا، فهي دولة مهمة وفيها نخبة أصيلة؛ لكنها ليست أوروبية، فعاصمتها ليست في أوروبا، و ٩٥٪ من سكانها يعيشون خارج أوروبا، وبمجرد بدء المفاوضات معها سيطالب المغرب بالانضمام للاتحاد، وهذا في رأيي يعني نهاية الاتحاد الأوروبي»[١].

وهناك شعور معادٍ لتركيا منذ القرن السادس عشر عند بدء الفتوحات العثمانية لدول أوروبا الشرقية؛ ولهذا فإن شعور المعاداة ضد تركيا والإسلام موجود في شرق أوروبا أكثر مما هو موجود في غربها، وهذا الأمر ينعكس على موقف بعض الدول الأوروبية التي تعارض دخول تركيا؛ لأنها لا تريد أن يزداد عدد المسلمين المنتمين للاتحاد بدخول تركيا المسلمة. وتخشى كذلك أن تصل حدود أوروبا إلى مناطق غير مستقرّة في الشرق الأوسط؛ ممّا يزيد من تورط أوروبا في مشكلات المنطقة.

**وفي المقابل فإنَّ تركيا تريد الدخول إلى الاتحاد للأسباب الآتية:**

١ ـ لأن الاستقرار في تركيا سيتأثر بالموقف الأوروبي من دخول تركيا للاتحاد، كما ستتأثر مسيرة الإصلاح الداخلي في تركيا.

٢ ـ لأن زعزعة الاستقرار في تركيا قد يؤثر في العلاقات التركية اليونانية التي تحسنت في الفترة الأخيرة.

٣ ـ وفي حال رفض الاتحاد دخول تركيا لن تستطيع تركيا أن تمارس دور الجسر بين الإسلام والغرب.

٤ ـ هناك ارتباط مهم بين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بموضوع حل المشكلة القبرصية؛ لأنه من دون أن تحصل تركيا على جدول زمني على الأقل لدخولها للاتحاد؛ فإنه من الصعب إقناع القبارصة الأتراك قبول مشروع التسوية الذي قدمته الأمم المتحدة لحل الصراع في الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك[٢].

وتدخلت الولايات المتحدة خلال انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد في كوبنهاجن الذي انعقد في١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢م، للضغط على المؤتمر لإدخال تركيا لعضوية الاتحاد. وصرّح الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال لقائه رئيس حزب العدالة والتنمية التركي رجب طيب أردوغان في واشنطن ـ بأنه سيطلب من الاتحاد الأوروبي الموافقة على دخول تركيا للاتحاد، كما دعا وزير الخارجية الأمريكي كولن باول القمة الأوروبية إلى البدء بمفاوضات مع تركيا لانضمامها للاتحاد.

وأثار هذا التدخل النقد الشديد ضد الولايات المتحدة من قبل بعض الدول الأوروبية في الاتحاد، وانتقدت

---

(1) Le Monde, 30/11/2002.

(٢) باتريك سيل، تركيا، قبرص، العراق، أوروبا؛ هل من حل للنزاعات؟ جريدة الحياة، لندن، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

فرنسا هذا التدخل، وجاء النقد الفرنسي على لسان وزيرة الصناعة نيكول فونتين، وقالت: «ليس للرئيس الأميركي أن يتدخل في القرار الأوروبي، وليس من صلاحياته التدخل في القرار الأوروبي»[1].

ووافق الاتحاد في نهاية مؤتمر كوبنهاجن على البدء في عام ٢٠٠٥م في التفاوض مع تركيا من أجل دخولها للاتحاد، ولكن المشكلة بالنسبة إلى تركيا أنه في ذلك العام سيكون عدد دول الاتحاد ٢٥ دولة وليس ١٥ كما هو حالياً؛ مما سيعوق دخولها؛ خاصة أن بعض دول الاتحاد الجديدة ـ كبولندا ـ بدأت تشتكي من الآن من أنه لا يوجد ما يكفي من الأموال لدعم الدول الجديدة التي ستدخل إلى الاتحاد؛ مما يجعل من الصعب على تركيا الدخول في عضوية الاتحاد.

### الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة:

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى زيادة الشعور لدى بعض دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية في وجه الخطر السوفييتي، وأن أوروبا تستطيع أن تعتمد على نفسها في مواجهة أي خطر قد تتعرض له من دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، كما أدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمان ألمانيا بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، ورأت أوروبا أن التحالف الذي كان موجوداً بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف (الناتو) قد فقدَ الكثير من وظائفه؛ لأن الخطر السوفييتي قد زال، ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأميركية التي كانت قائمة من قبل[2].

ولهذا فقد زاد الخطاب السياسي الأوروبي في لهجته المنتقدة للسياسة الأمريكية، ودعوته لتقوية الاتحاد بعيداً عن الولايات المتحدة، وفي الواقع؛ فإن العداء بينهم قديم منذ أن هاجر المهاجرون من أوروبا متجهين إلى القارة الأمريكية؛ على أساس أن الولايات المتحدة كانت تمثل مستقبل العالم وأوروبا تمثل الماضي، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وجد الأمريكان أنفسهم مجبرين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية، وأنهم ينغمسون في حل مشكلات القارة الأوروبية، وبدأ التدخل المباشر من خلال وضع خطة لإنعاش الاقتصاد الأوروبي (خطة مارشال) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت الولايات المتحدة تتوقع من أوروبا أن ترد لها الجميل الذي قدمته لها، ولكن أوروبا بدلاً من ذلك بدأت تبحث عن إقامة تعاون مشترك فيما بينها بمعزل عن واشنطن، وخشيت الولايات المتحدة من أن يكون اندماج الدول الأوروبية على حساب مصالحها؛ مما جعلها تدعو إلى إنشاء حلف عسكري أمريكي أوروبي مشترك يكون تحت قيادتها؛ من أجل حماية أوروبا من الخطر السوفييتي الشيوعي، كما فعلت ذلك عندما دخلت الحرب العالمية الثانية للدفاع عن أوروبا أمام ألمانيا النازية.

ولهذا صاحب الصراع على المصالح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فكرة إقامة السوق الأوروبية

---

(1) Le Monde, 13/12/2002.

(2) Brain White, Understanding European Foreign Policy, Hamphire, Palgrave, 2001, pp 66-80.

المشتركة، والتي قادها الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديجول الذي أراد الخروج والتمرد على الهيمنة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، ومن المعروف أن ديجول قد انسحب من الذراع العسكري من الحلف الأطلسي، ودعا إلى إنشاء قوة أوروبية للعمليات العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة.

**وبدأت تظهر آثار الخلافات في المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، ومن مظاهر هذه الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة:**

اتفاق دول الاتحاد على إصدار عملة أوروبية موحدة، ولا شك أن أوروبا تبحث عن أفضل الطرق لحماية مصالحها المتناقضة مع المصالح الأمريكية، ويبدو أن معظم الخلافات القائمة بينهما قائمة على أساس تنافس على المصالح الاقتصادية؛ فقد تصاعدت الخلافات التجارية بينهما خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية. وظهر خلاف آخر على تجارة الموز والذرة واللحوم المعالجة بالهرمونات، لكن الخلافات تصاعدت بعد إصدار عملة أوروبية موحدة أخذت تنافس العملة الأمريكية، ولحسن حظ الاتحاد الأوروبي أن الولايات المتحدة كانت تشك في قدرة اليورو على النجاح ومنافسة الدولار الأمريكي عندما أعلن الاتحاد قبل سنوات عن عزمه على توحيد العملات الأوروبية باليورو، وإلا لكانت الولايات المتحدة قد وضعت العقبات أمام تحقيق ذلك منذ البداية.

وفي الواقع؛ فإن الأمريكان لم يتحمسوا للخطوات التي سارت عليها الدول الأوروبية للاتحاد فيما بينها، وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن اليورو سوف يُبعِد دول الاتحاد عن تركيز جهودها على متابعة الإصلاحات الاقتصادية على صعيد إعادة الهيكلة ومتابعة الإجراءات التي بدأتها باتجاه تحرير أسواق العمل والأسواق المالية؛ لأنه من دون تلك الإصلاحات لن تستطيع دول الاتحاد زيادة فرص النمو، ولا إيجاد فرص عمل جديدة.

وبدأت الولايات المتحدة بملاحظة زيادة الإقبال على العملة الأوروبية في الأسواق العالمية؛ مما زاد من تخوفها بأن يؤثر ذلك في الدولار والاقتصاد الأمريكي، ومع أن صادرات العالم ما زال ٥٠ ٪ منها بالدولار الأمريكي مقابل ٣٥ ٪ باليورو، إلا أن الولايات المتحدة تخشى أن تؤثر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ أحداث ١١سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م في زيادة الإقبال على الدولار، وهو ما يحدث فعلاً؛ حيث أصبح اليورو يشكل تحدّياً جديّاً في وجه الدولار الأمريكي وهيمنته على الاقتصاد العالمي، ويتمثل في الدور المتصاعد الذي سيكون لليورو في التجارة العالمية، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب اليورو من الودائع العالمية إلى ٣٠ ٪ بدلاً من ١٤٪ الموجودة حالياً في العملات الوطنية الأوروبية.

وهناك خلاف في وجهات النظر على صعيد السياسة الخارجية بين الاتحاد والولايات المتحدة؛ بسبب الاختلاف في مواقف كل منهما بالنسبة إلى القضايا الدولية؛ كالصراع العربي الإسرائيلي، والعراق، وكوريا،

والإرهاب الدولي، وظهر هذا الخلاف بسبب عدم تأييد الاتحاد الأوروبي للقرارات الأميركية بفرض حظر على إيران، وكوبا، وليبيا، ومطالبة واشنطن حلفاءها بتطبيق تلك القرارات أيضاً.

ولاحظت أوروبا أنها أخفقت خلال حرب الخليج الثانية في إيجاد موقف أوروبي مستقل عن الموقف الأمريكي، وأن موقفها كان تابعاً للموقف الأمريكي، وتكرر الأمر خلال حرب البلقان؛ حيث لم تستطع أن تتبنى موقفاً موحداً وتنهي الصراع، أو تتوصل إلى وقف إطلاق النار من دون الولايات المتحدة. وحدث خلاف بين دول الاتحاد خاصة، وبين ألمانيا التي كانت تريد الاعتراف بالدول الجديدة بخلاف موقف بقية الدول، وأخفقت دول الاتحاد في إيجاد سياسة أوروبية موحدة عام ١٩٩٤م؛ مما جعلها تطلب من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية التدخل لتأسيس مجموعة دولية لحل الصراع. ولهذا فإن الحل لم يأت من قِبَل دول الاتحاد؛ علماً بأنه يجري على مسافة قصيرة من حدود دول الاتحاد وفي قلب أوروبا. وقامت قوات (الناتو) بتنفيذ الحل العسكري، والفصل بين القوات المتحاربة، وعُدَّ ذلك إخفاقاً للاتحاد الأوروبي.

وكان زبيجنيو بريجنسكي قد دعا إلى توسيع نطاق التأثير الأمريكي في الاندماج الأوروبي، وعدم خَلْق أوروبا اندماجاً سياسياً بحيث تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في المناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية ولا سيما الشرق الأوسط، كما طالب هنري كيسنجر أثناء مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي عام ١٩٧٣م بضرورة وجود ممثل أمريكي يحضر الاجتماعات الأوروبية[١].

كما أن أوروبا تريد أن يكون لها موقف قيادي في النظام العالمي الجديد، وأن لا تكون تابعة للولايات المتحدة، وهنري كيسنجر في كتابه (تشكيل دبلوماسية الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين) يعترف بوجود هذا الصراع بين بلاده والاتحاد الأوروبي، ويقول إن الولايات المتحدة أصبحت اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأخذت بتشكيل سياسة خارجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة تبرز بها استراتيجيتها الجديدة بوضوح في تزعم العالم، وفي الخلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى ظهور هويتين مختلفتين تقريباً: واحدة أمريكية، وأخرى أوروبية. وإذا كانت أوروبا قد هيمنت على العالم لمدة خمسة قرون مضت؛ فإنها تعيش اليوم حقبة جديدة لا تقوم على ميزان القوى القديم، وترفض منطق السياسة المكيافيلية بوعي أخلاقي جديد ينبذ أسلوب القوة، ويلتزم بالتفاهم والحوار الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع دول العالم»[٢].

والخلاف كما يبدو بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في هذا المجال هو بسبب الرفض الأوروبي لاستخدام الولايات المتحدة للقوة بدلاً من القانون، حيث ينتقد الأوروبيون المفهوم الأمريكي بأن «القوة هي التي تضع القانون»، ويبدو أن الأمريكان قد تبادلوا الأدوار مع الأوروبيين؛ حيث كانت تدعو إلى حل

(١) مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، دمشق، سنة ٧، عدد ٦٠، ربيع ١٩٩٩م، ص ٤٧.
(٢) إبراهيم الحيدري، جريدة الحياة، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٢م.

الصراعات بين الدول عن طريق المفاوضات، وأصبحت الآن تعتمد أسلوباً آخرَ قائماً على استعمال القوة بدلاً من المفاوضات، بينما كانت الدول الأوروبية في عصر الاستعمار هي التي تستعمل القوة للهيمنة على الشعوب الأخرى، وأصبحت الآن تفضل استعمال أسلوب التفاوض والحوار لحل الخلافات، وكان الأوروبيون يستعملون القوة للدفاع عن مصالحهم الاستعمارية، بينما كان الأمريكان يهتمون بالقانون الدولي ويقفون ضد سياسة القوة، ويُرجع الأمريكان هذا التغير في الاستراتيجية الدولية إلى أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م، وهذا التغيير الذي حدث يعود كما يبدو إلى ثقة الأوروبيين بقوتهم الذاتية بعد خطواط توسيع قاعدة الاتحاد، وامتلاكهم لعناصر القوة الذاتية أكثر من الولايات المتحدة التي وجدت نفسها أخيراً على رأس نظام عالمي لوحدها ولكنها عاجزة عن قيادته.

رأى وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر في خطاب ألقاه في جامعة هومبد في١٢/ ٦/ ٢٠٠٢م أن مفهوم أوروبا بعد ١٩٤٥م كان ولا يزال يقوم على رفض مبدأ ميزان القوى وطموحات الهيمنة التي برزت غداة معاهدة وستفاليا لعام ١٩٤٨م، وأن الاتحاد الأوروبي هو حصيلة هذا الرفض[١].

كما قال رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية في ١٩/ ٥/ ٢٠٠١م: «إن القانون الذي حل في أوروبا محل عروض القوة أفقد سياسات القوة نفوذها، ونجاحنا في الوحدة تُظهر للعالم أن من الممكن إقامة عالم مسالم»[٢].

ومن المشكلات التي تواجه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كذلك: دعوة بعض دول الاتحاد إلى إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن قوات حلف الأطلسي، والخلاف على مشروع الدفاع الصاروخي الذي اقترحته الولايات المتحدة ولم تتحمس له دول الاتحاد، وأبدى جيرهارد شرويدر تحفظه على مشروع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، وطالب دول الاتحاد أن تتشاور مع واشنطن قبل أن تنفذ المشروع، بينما دافع دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي عن المشروع الذي كان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) قد اقترحه، وقال إن الخطة الأمريكية تهدف إلى حماية الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

ويُعَدُّ مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي من أهم الموضوعات التي أثارت الانقسامات داخل حلف (الناتو) منذ انتهاء الحرب الباردة، وتحول الخلاف إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ومن الخلافات الأخرى بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: الخلاف في موقف كل منهما من قضية البيئة وحمايتها، وقضية معالجة أمر المناخ والتسخين الجوي (الاحتباس الحراري)؛ بسبب الرفض الأمريكي التوقيع على بروتوكول (كايوتو).

---

(١) سعد محيو، أوروبا تعلن الحرب على أميركا، جريدة الحياة: ٩/ ٩/ ٢٠٠٢م.

(٢) المرجع السابق.

ويعترف روبرت كاغان ـ أحد الموظفين السابقين في وزارة الخارجية الأمريكية، وباحث في مركز كازنيجي للسلام الدولي والمقيم في باريس ـ بوجود تناقض واضح في المواقف بين الأوروبيين والأمريكان، ويقول: «بصفتي أميركيّاً يعيش في أوروبا من الأسهل عليَّ رصد هذا التناقض؛ فالأوروبيون باتوا يعُون أكثر من السابق تفاقم حدة الاختلافات مع الأمريكيين، ويعود السبب في ذلك ـ بدون شك ـ إلىٰ كونهم يتخوفون من عواقب هذه الاختلافات أكثر فأكثر مع مرور الوقت». ويحدد كاغان هذه الاختلافات بالنقاط الآتية:[1]

ـ أن الأوروبيين يرون أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر استعداداً للتسرع في اللجوء للقوة، وأقل صبراً من أوروبا التي تفضل الدبلوماسية.

ـ يرىٰ الأوروبيون أن الأمريكان يفضلون استعمال أسلوب الإكراه علىٰ الإقناع، والعصا علىٰ الإغراء.

ـ أن الأمريكان يزدادون ميلاً إلىٰ العمل في شكل أحادي الجانب، ولا يظهرون حماسةً للمبادرات التي تتخذها المؤسسات الدولية.

ـ الاختلاف في وجهات النظر بالنسبة إلىٰ النظام العالمي الجديد.

ـ أن الأمريكان يبالغون في حجم الخطر من العراق والإرهاب.

وأصبحت أوروبا لا تتقاسم الآن وجهات النظر نفسها مع الولايات المتحدة من قضايا السياسات الخارجية الدفاعية والقضايا القومية والمصالح الاقتصادية المشتركة، ولم تعد هناك ثقافة استراتيجية مشتركة ولا أرضية مشتركة تربط بينهما كما كانت من قبل خلال الحرب الباردة، وأن الظروف التي أدت إلىٰ قيام الاتحاد الأوروبي أنتج مجموعة من المبادئ المتعلقة بفعاليات القوة الدولية تختلف كلية عن مبدأ القوة التي تنادي بها الولايات المتحدة؛ مما أدىٰ إلىٰ زيادة الخلافات بين المُعسكَرَيْن الأمريكي والأوروبي.

وشرح مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد كريس باتن أبعاد الأزمة وعواقبها بين الاتحاد والولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول، وقال: «إن السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة سياسة مستبدة تفتقر إلىٰ الحنكة، ولا بد لحكومات أوروبا الغربية من انتفاضة تمنع واشنطن من المضي قُدماً في تحركها الأحادي المنفرد علىٰ الصعيد الدولي»، ودعا باتن إلىٰ عدم الخوف من إغضاب واشنطن والاستمرار في مجاملتها، وتوقع حدوث تصادم فعلي بين الموقفين الأوروبي والأمريكي، فمصلحة الولايات المتحدة تقتضي عزل (العراق، وإيران، وكوريا الشمالية) (محور الشر) عن المجتمع الدولي، بينما مصلحة أوروبا في دمج هذه الدول بالمجتمع الدولي وبناء علاقة متميزة معها، كما صرّح وزير خارجية فرنسا السابق فدرين بأن نظرة أمريكا إلىٰ العالم والعلاقات الدولية، والإرهاب، والعولمة، والشرق الأوسط، وإسرائيل، وشارون، وعرفات؛ ليست كنظرتنا في فرنسا وفي الاتحاد الأوروبي.

(1) Le Monde,13/7/2002.

وعند زيارة الرئيس الفرنسي الأولىٰ للولايات المتحدة صرّح أنه ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائماً، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب[١].

وترىٰ فرنسا أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن يدعم الاتحاد الأوروبي سياستها الدولية؛ فعليها أن تشركه في صنع القرارات السياسية التي تتخذها.

**وفي الجدول الآتي مقارنة بين قوة أوروبا وقوة الولايات المتحدة[٢]:**

| | الاتحاد الأوروبي | الولايات المتحدة |
|---|---|---|
| **عدد السكان** | **٣٧٠ مليون** | **٢٨٠ مليون** |
| **نسبة عدد السكان إلى سكان العالم** | **٦,١ ٪** | **٤,٧ ٪** |
| **نسبة الناتج القومي العالمي إلى الناتج GDP** | **٢٥,٢ ٪** | **٣٢,٥ ٪** |
| **نسبة الإنفاق على الدفاع من الناتج القومي** | **١,٩ ٪** | **٣,٢ ٪** |
| **نسبة المساعدات للدول الأجنبية من الناتج القومي** | **٣٣ ٪** | **١١ ٪** |
| **الصادرات** | **١٣,٩ ٪** | **١١,٩ ٪** |

ويبدو أن عوامل التوافق الاستراتيجي بين الاتحاد والولايات المتحدة تتضاءل، وأصبحت المسافة بينهما كالمسافة بين المريخ والزهرة؛ بسبب عدم التفاهم، وأيضاً وجود أسباب كثيرة لهذا التباعد.

وإذا وصفنا النصف الثاني من القرن العشرين بعصر الحرب الباردة والصراع الأمريكي والسوفييتي؛ فإنه من الممكن أن يكون الصراع القادم في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين بين أوروبا وأمريكا.

### مستقبل العلاقات بين العرب والمسلمين مع الاتحاد:

لا شك أن قضية دخول تركيا في الاتحاد تؤدي دوراً مهمّاً في تحديد مستقبل العلاقة بين العالم الإسلامي والعربي مع الاتحاد، ومن الملاحظ أن الاتحاد غير متحمس لدخول تركيا في الاتحاد؛ لأنه لا يريد زيادة عدد المسلمين في الاتحاد، ودخول تركيا بسكانها المسلمين البالغ عددهم ٧٠ مليوناً مع وجود ١٥ مليون مسلم آخرين موجودين في أوروبا ـ سوف يؤثر في التجانس القائم نسبيّاً الآن بين دول الاتحاد الغربية.

وقضية ثانية سوف تؤثر في العلاقة بين الاتحاد والعرب والمسلمين: هي قضية انضمام ١٠ دول جديدة

---

(١) د. سعيد اللاوندي، أمريكا أوروبا، العولمة والعوامة المضادة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٢٩.

(2) The Economist, 23/11/2002 .

للاتحاد؛ حيث من المتوقع أن يؤثر هذا القرار بشكل سلبي في دول المغرب العربي من حيث الدعم الذي يقدمه الاتحاد للدول العربية، وكذلك في العلاقات التجارية بينهم؛ في الوقت الذي وصلت فيه حجم الهبات والقروض من الاتحاد للدول العشر الأوروبية التي ستدخل نادي الاتحاد ١٣ بليون يورو خلال السنوات العشر القادمة، وتخشى الدول العربية في المغرب العربي من المنافسة التي من الممكن أن تحصل بين الدول العربية المتوسطية ومجموعة الدول العشر الأوروبية بالنسبة إلى الصناعات التصديرية، وكذلك بالنسبة إلى العمالة العربية المهاجرة إلى أوروبا، ومن أن يتم استبدال العمالة العربية بالعمالة الآتية من دول شرق أوروبا لدول الاتحاد؛ مما سيؤثر في تحويلات المهاجرين العرب إلى دولهم في المغرب العربي، وقد أعلن وزير المالية التونسية السابق ـ السفير الحالي لدى المجموعة الأوروبية في بروكسل طاهر صيود ـ خشيته من نتائج التوسع، وقال: «إذا ذهب يورو واحد لـ ١٢ دولة في جنوب المتوسط وشرقه، فهناك عشرة يوروات على الأقل ستذهب في المقابل إلى الدول التي ستنضم للاتحاد... وليس بهذه الطريقة ستساعد أوروبا دول المغرب على تثبيت انتعاشها الاقتصادي. فبالنسبة للقادة المغاربة؛ فإن هذا التوسع المنوي ترجمته قريباً هو بمثابة الرجوع عن العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية بين دول المغرب والاتحاد الأوروبي»[١].

كما اعترف أحد المسؤولين المغاربة لوفد من النواب الدانماركيين قائلاً: «أعتقد أن المغربي هو أقرب إلى أوروبا من البولوني، إلا إذا كان هناك اعتبارات أخرى أجهلها»[٢].

وترى الدول العربية أن توسعة الاتحاد الأوروبي سوف يكون على حساب اتفاق الشراكة اليورو متوسطية المعروفة باسم عملية (برشلونة)، ويرى المراقبون وجود فوارق كبيرة بين سكان شمال المتوسط وجنوبه؛ حيث يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في شمال المتوسط ٢٠ ألف دولار، وفي دول المغرب العربي لا يتجاوز ٢٠٠٠ دولار، بينما في الدول العشر التي ستنضم إلى الاتحاد ٨ آلاف دولار.

وبدأت دول المغرب العربي تُلَمِّح إلى أنها سوف تلجأ إلى الولايات المتحدة في حال عدم حصولها على معاملة تفضيلية من دول الاتحاد.

---

(١) سمير صبح، توسع أوروبا شرقاً يقلق الدول العربية المتوسطية، جريدة الحياة، لندن، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م.
(٢) المرجع السابق.

## المراجـع

1 - Valéry Giscard D,Estaing, The European Power, (NPQ) New Perspectives Quarterly, July 2001, vol 18, Issue 3, p. 35.

2 - Michael Meyer, The Death (and) Birth of Europe, Newsweek, 23/12/2002, p. 14 - 15.

3 - Yves Salesse, Pour que vive l, Europe, le Monde Diplomatique, septemper 2001, p,7.

٤ ـ سعد محيو، السيناريو الكارثي: انقراض سكان أوروبا، الوسط، الحياة، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢م، ص ٤ .